MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

آب 2026

أبرز ما في العدد:

- لا يزال قطاع التعليم في غزة يواجه دمارًا واسعًا، وخلال لقاء طاولة مستديرة عقده معهد ماس مؤخرًا، طُرحت إجراءات مرحلية لاستعادة الوصول إلى التعليم ومعالجة الفاقد التعليمي والاحتياجات النفسية والاجتماعية وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.
- يهدف النظام الوطني للرسم الكروكي الإلكتروني لحوادث المرور (E-Kroka) الجديد في فلسطين إلى رقمنة توثيق حوادث المرور، وتسريع إجراءات مطالبات التأمين، وإنشاء قاعدة بيانات مرورية موحدة، مستفيدًا من تجربة الأردن في تطبيق نظام مماثل.
- يهدف مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات إلى تحسين إتاحة المعلومات العامة وتعزيز الإفصاح والمساءلة ومعالجة أوجه القصور المزمنة في الشفافية.
- تهدف المبادرات التي ينفذها مركز التجارة الفلسطيني (PalTrade) في إطار مشروع EU4Trade إلى خفض تكاليف التصدير وتحسين وصول المصدرين الفلسطينيين إلى الأسواق الأوروبية والدولية.
- سجلت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) ارتفاعًا بنسبة 44.8% في أرباح النصف الأول من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، إلا أن هذه الزيادة ظلت متركزة بدرجة كبيرة في الشركات الأكبر حجمًا العاملة في قطاعات أقل تأثرًا نسبيًا بالظروف الاقتصادية أو في أنشطة تقدم خدمات أساسية.

1- أحدث إصدارات "ماس": "التعليم في غزة خلال الحرب: من البقاء إلى التعافي والتجدد؟"

في 28 تموز الماضي، عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، بالشراكة مع وبدعم من مؤسسة هينرش بُل (مكتب فلسطين والأردن)، لقاء طاولة مستديرة لمناقشة ورقة خلفية بعنوان "التعليم في غزة خلال الحرب: من البقاء إلى التعافي والتجدد؟"[1]. تبحث الورقة في واقع قطاع التعليم في غزة في ظل الدمار الواسع الذي لحق بالمنظومة التعليمية منذ تشرين الأول 2023، والتحديات التي تواجه استمرارية العملية التعليمية، كما تحلل الاستجابات التي برزت خلال مرحلة الطوارئ ومسارات الانتقال إلى التعافي وبناء نظام تعليمي أكثر قدرة على الصمود والاستجابة للأزمات.

بحسب اليونيسيف، تضرر نحو 98% من المباني المدرسية في قطاع غزة، وأكثر من 93% منها بحاجة إلى إعادة تأهيل رئيسية أو إعادة بناء كاملة.[2] كما حرم 700 ألف طفل في سن الدراسة من التعليم النظامي الوجاهي لما يقارب ثلاثة أعوام دراسية متتالية، ولا يزال ثلاثة من كل خمسة أطفال لا يتلقون أي تعليم وجاهي. وفي التعليم العالي، أظهر تقييم شمل 21 مؤسسة تعليم عال موزعة على 38 حرماً جامعياً تضرر نحو 95% منها، بينها 22 حرمًا جامعيًا دمّرت بالكامل.[3] كما أظهر التقييم أن 1,112 من أصل 5,102 من العاملين في مؤسسات التعليم العالي، أي نحو 22%، تعرضوا للإصابة أو الاعتقال أو استشهدوا.

ولا تقتصر التداعيات المباشرة على تعطّل التعليم، إذ يترافق امتداد الانقطاع مع تراكم الفاقد التعليمي وآثار نفسية واجتماعية متزايدة على الأطفال والشباب. ويظهر تقييم ميداني أجرته اليونيسيف بين كانون الأول 2025 وكانون الثاني 2026 أن الأطفال في سن المدرسة يواجهون اضطرابًا تعليميًا ممتدًا وفرصًا محدودة للتعافي دون تدخلات موجهة، فيما يواجه المراهقون تقلصاً في الفرص وارتفاعًا في مخاطر الحماية واللجوء إلى آليات تكيف سلبية.[4] كما أشارت اليونيسيف إلى أن دمار قطاع التعليم وسوء الأوضاع الاقتصادية دفع بعض الأطفال إلى الانخراط في أعمال خطرة لدعم أسرهم.[5]

وعلى المدى الطويل، يهدد استمرار الانقطاع وتراكم الفاقد في التعلم والمهارات الأساسية بتحويل الخسارة التعليمية الراهنة إلى آثار ممتدة على رأس المال البشري والقدرات اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار. وفي هذا السياق، تقدم دراسة الدحدوح وآخرين (2026) مفهوم "الإبادة العلمية" (Scienticide) لوصف الاستهداف والتدمير المنهجي للمنظومة العلمية والبحثية، بما يشمل الباحثين والمؤسسات والبنية التحتية البحثية وآليات التمويل، وما يترتب عليه من آثار محتملة طويلة الأمد على إنتاج المعرفة والابتكار والتعلم بين الأجيال.[6]

في مواجهة هذه الظروف، تستعرض الورقة استراتيجيات تكيف للحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية التعلم، شملت التعليم الإلكتروني وعن بُعد، والمساحات التعليمية المؤقتة، والمبادرات المجتمعية والتعليم غير الرسمي، إلى جانب الشراكات الأكاديمية الدولية.[7] وفي التعليم العالي، أتاحت الشراكات الأكاديمية الدولية فرصاً للتعلم والتبادل الأكاديمي، ودعمت استمرار التعاون البحثي والتطوير المهني للأكاديميين. إلا أن فاعلية هذه الاستجابات ظلت مقيدة بظروف النزوح ومحدودية الموارد وصعوبة الوصول، إلى جانب ضعف البنية الرقمية وتكرار انقطاع الكهرباء والاتصالات.

وفي ضوء استمرار حالة عدم اليقين، تطرح الورقة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل التعليم في قطاع غزة. يتمثل الأول في استمرار إدارة الأزمة والبقاء في ظل قيود شديدة، حيث تتركز الجهود على توفير الحد الأدنى من فرص التعلم، ودعم ذلك ببرامج التعلم المجتمعي والتعليم العلاجي والدعم النفسي والاجتماعي. أما السيناريو الثاني، التعافي التدريجي، وهو الأكثر واقعية على المدى المتوسط شريطة تحسن الظروف السياسية واستمرار الدعم الدولي، فيقوم على الانتقال المرحلي نحو استعادة الخدمات التعليمية وتأهيل البنية التحتية والقدرات البشرية والمؤسسية، مع انتقال قيادة التعافي تدريجياً من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المؤسسات الوطنية. أما السيناريو الثالث، إعادة البناء والتحول الشامل، فيفترض بيئة أكثر استقراراً واستثمارات واسعة في إعادة الإعمار، ويتجاوز استعادة النظام السابق نحو بناء منظومة أكثر مرونة واستدامة، وتعزيز التحول الرقمي والتعليم المهني والتقني ودور الجامعات والبحث العلمي في دعم إعادة الإعمار.

وفي سياق هذه السيناريوهات، تقترح الورقة إطار عمل تدريجي ومترابط للتعافي. تتركز الأولوية العاجلة في استعادة الوصول إلى التعليم من خلال تأهيل المنشآت القابلة للاستخدام وتوفير مساحات تعليمية مؤقتة، ومعالجة الفاقد التعليمي، ودمج الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب استعادة البيانات والسجلات وأنظمة المعلومات التعليمية. وعلى المدى المتوسط، تنتقل الأولوية إلى إعادة تأهيل بنية تحتية أكثر مرونة واستدامة، وتطوير قدرات المعلمين وأنظمة التعليم الرقمي، وتعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني المرتبط باحتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار، إلى جانب تطوير شراكات مستدامة بين الجامعات الفلسطينية والمؤسسات

1 https://mas.ps/news/14402.html
2 UNICEF: State of Palestine Humanitarian Situation Update (Education), 30 April 2026
3 UNESCO :Assessment of damage and reconstruction needs for higher education institutions in Gaza
4 https://www.unicef.org/sop/reports/gaza-child-focused-assessment
5 https://www.unicef.org/sop/reports/annual-report-2025
6 https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/19452829.2026.2679663
7 https://mas.ps/publications/14380.html

الدولية. أما الأولويات على المدى الطويل، فتركز على بناء نظام تعليمي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وترسيخ التعليم المدمج، وتطوير المهارات المستقبلية، وتعزيز دور الجامعات في البحث العلمي والابتكار، إلى جانب الانتقال من التمويل الإغاثي قصير الأمد إلى شراكات تنموية طويلة الأمد.

ركزت مداخلات المعقبين على تمكين المعلمين، وتوفير البنية التحتية اللازمة، ودمج التعليم غير الرسمي في المنظومة التعليمية الرسمية، بالإضافة إلى التأكيد على التحديات المرتبطة بالتعليم الإلكتروني في ظل الظروف الحالية. كما أكد المعقبون على ضرورة وضع التعليم في صلب عملية التعافي وإعادة الإعمار، كاستثمار في رأس المال البشري وكأداة للحماية الاجتماعية، مع التركيز على معالجة التفاوت في الوصول إلى التعليم والفاقد التعليمي، والتعليم المهني والتقني ودور الجامعات في التخطيط لإعادة الإعمار. كما اقترح المشاركون تبني أساليب تعليمية أكثر مرونة ولامركزية، بما في ذلك التعلم القائم على وحدات تعليمية مصغرة، والحقائب التعليمية المتنقلة للمناطق التي يصعب الوصول إليها، وتعزيز التعاون مع الجامعات الدولية، وإنشاء مستودع رقمي للمواد التعليمية والمحاضرات المسجلة. كما أكدوا أن التعافي التعليمي لا يمكن فصله عن الصحة النفسية والأمن الغذائي ودمج الأطفال ذوي الإعاقة. وفي ظل صعوبة استعادة النظام التعليمي السابق بسرعة، خلص النقاش إلى أهمية التوسع التدريجي في فرص التعليم، وتنسيق الأولويات، وتوفير تمويل مرن، في ظل قيادة فلسطينية لجهود التعافي.

2- رقمنة تسجيل حوادث المرور

في 13 تموز، أطلقت فلسطين النظام الوطني للرسم الكروكي الإلكتروني لحوادث الطرق (E-Kroka)، في خطوة للانتقال من التوثيق الورقي للحوادث إلى نظام إلكتروني موحد يربط بين بيانات الشرطة والمركبات والترخيص والتأمين.[8] ولا يقتصر النظام على إعداد الرسم الكروكي التقليدي للحادث إلكترونيًا، بل يهدف أيضًا إلى تسريع تبادل المعلومات والحد من الأخطاء وفرص التلاعب وإنشاء قاعدة بيانات وطنية أكثر شمولًا تسهم في رسم السياسات المرورية والاقتصادية. ومن المتوقع كذلك أن يسهم النظام في تسريع إجراءات مطالبات التأمين والتعويض.

في عام 2025، سجلت الشرطة 15,088 حادث سير في الضفة الغربية، أسفرت عن 10,755 إصابة و108 وفيات.[9] وارتفع عدد الحوادث المسجلة لدى الشرطة بنسبة 68% خلال العقد الماضي، مقارنة بـ8,985 حادثًا في عام 2015، الذي شهد تسجيل 8,563 إصابة و110 وفيات[10]. وتزامن هذا الارتفاع مع نمو أسرع في أعداد المركبات المرخصة، التي تضاعفت تقريبًا من نحو 175 ألف مركبة في عام 2015 إلى 347 ألف مركبة في عام 2025.[11] ومع ذلك، لا تشمل بيانات الشرطة بالضرورة الحوادث البسيطة التي لا تستدعي تدخلها، والتي يرجح أن تظهر بدرجة أكبر في سجلات شركات التأمين.[12] ووفقا لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA)، أبلغت شركات التأمين عن 128,941 حادثا متعلقا بالمركبات في الضفة الغربية خلال عام 2025،[13] أي ما يعادل نحو 353 حالة مبلغا عنها يوميا وحوالي 22 حادثا مبلغا عنه لكل 100 وثيقة تأمين مركبات صادرة خلال العام.[14] ورغم أن أرقام الشرطة وشركات التأمين لا تصلح للمقارنة المباشرة بسبب اختلاف معايير التسجيل ونطاق التغطية، فإن حجم التفاوت بينها يبرز أهمية تعزيز تبادل المعلومات بين الشرطة وشركات التأمين.

في النظام السابق، كان إعداد الرسوم الكروكية للحوادث وتوثيق المعلومات ذات الصلة يجريان يدويا، ثم تنقل هذه المعلومات بين الشرطة وشركات التأمين والأطراف الأخرى.[15] أما النظام فيستعيض عن جانب كبير من هذه الإجراءات بسجل إلكتروني موحد، ما يتيح تبادل المعلومات بسرعة أكبر. ومن شأن ذلك الحد من تكرار الإجراءات الإدارية وأخطاء نقل البيانات، وتسهيل التحقق من الوثائق وأرشفتها، وتقليص الوقت اللازم لمعالجة تقديرات الأضرار ومطالبات التأمين.

وتبرز هيمنة تأمين المركبات على سوق التأمين الفلسطيني أهمية نظام الرسم الكروكي الإلكتروني وأثره المحتمل. فقد بلغت أقساط تأمين المركبات 294.4 مليون دولار في عام 2025، وشكلت نحو 69% من إجمالي أقساط التأمين.[16] وعلى مستوى جميع فروع التأمين، دفعت الشركات خلال العام تعويضات بقيمة 275.5 مليون دولار. كما استحوذ تأمين المركبات على 239.0 مليون دولار من أصل 332.3 مليون دولار من مصروفات عقود التأمين في القطاع، أي نحو 72%. ومن شأن توثيق الحوادث بدقة أكبر وفي الوقت المناسب أن يخفض التكاليف الإدارية وتكاليف إدارة المطالبات، ويسهل كشف المطالبات غير المتسقة أو الاحتيالية، ويعزز قدرة شركات التأمين على تقييم المخاطر. وعلى المدى الأبعد، يمكن لقاعدة بيانات شاملة للحوادث أن تحسن أيضا التحليل الاكتواري من خلال تحديد الفروق في المخاطر بين المركبات والسائقين والمواقع وأنواع الحوادث. ويمكن أن توفر هذه البيانات جزءا من البنية التحتية التي تحتاج إليها الهيئة في تحولها الجاري نحو تسعير تأمين المركبات على أساس المخاطر، بدلا من الاعتماد بصورة رئيسية على فئات تعرفة عامة.[17]

1-2 دروس مستفادة من التجربة الأردنية

استفادت الجهات الفلسطينية المعنية بصورة مباشرة من تجربة الأردن، حيث بدأ العمل بنظام الرسم الكروكي الإلكتروني عام

8 https://wafa.ps/news/2026/7/13/150297
9 https://www.palpolice.ps/annual-statistics/546548.html
10 https://www.palpolice.ps/annual-statistics/408537.html
11 https://www.pcbs.gov.ps/media/pirdlivt/book2747.pdf
12 https://www.raya.ps/news/1221020.html
13 قد لا تمثل سجلات التأمين بالضرورة حوادث منفصلة وفريدة
14 https://www.pcma.ps/en/insurance-sector-statistics-for-the-year-2025/
15 https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/11_MpXILCQ.pdf
16 https://www.pcma.ps/en/insurance-sector-statistics-for-the-year-2025/
17 هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: أبرز تطورات عام 2024

2013.[18] وقبيل إطلاق النظام في فلسطين، زار وفد برئاسة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ضم ممثلين عن الشرطة وقطاع التأمين، الأردن للاطلاع على النظام والبنية التحتية الرقمية المرتبطة بالتأمين.[19] وأشارت الجهات الأردنية إلى أن النظام أسهم في تسريع الإجراءات وزيادة دقة تقديرات التعويضات والمخصصات الفنية وتحسين قواعد البيانات المستخدمة في الاكتتاب وإدارة المطالبات وتحليل حركة المرور.

ووفقًا لمديرية الأمن العام الأردنية، أسهمت رقمنة توثيق الحوادث أيضًا في الحد من الأخطاء البشرية والتكاليف الإدارية، كما أتاحت مطابقة بيانات الحوادث والمركبات للكشف عن الحالات غير الاعتيادية والمطالبات المتكررة والاحتيال المحتمل.[20] ويسهم دمج نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحديد مواقع الحوادث وإدارة حركة المرور وتدابير السلامة على الطرق والتخطيط الحضري. وتبيّن التجربة الأردنية بذلك أن جانبًا كبيرًا من قيمة نظام الرسم الكروكي الإلكتروني يكمن في البيانات التي يولدها. أما أثره في فلسطين فسيتوقف على جودة الإبلاغ وقابلية التشغيل البيني بين الأنظمة والقواعد المنظمة للوصول إلى البيانات وحمايتها ومدى توظيف المعلومات الناتجة في الاكتتاب التأميني وإنفاذ القانون وتخطيط الطرق.

3- مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات

في 28 تموز 2026، أحال مجلس الوزراء الفلسطيني مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات إلى الرئيس لإصداره، بعد أشهر من الإعداد والمراجعة والمشاورات التي شاركت فيها مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني وجهات معنية أخرى[21]. ويكرّس المشروع إتاحة المعلومات وتداولها باعتبارهما الأصل على أن تقتصر القيود على الاستثناءات التي يحددها القانون، كما يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة والحكم الرشيد.

يضع مشروع القانون إطارًا شاملًا ينظّم الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الجهات الخاضعة لأحكامه، ولا يقتصر نطاق هذه الجهات على الوزارات والهيئات العامة، بل يشمل طيفًا أوسع من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية[22]. كما يوجب على كل جهة خاضعة للقانون تعيين موظف أو أكثر لتولي مسؤولية طلبات الحصول على المعلومات وتنظيم سجلاتها بما يسهّل الوصول إليها.[23] ولا يُطلب من مقدمي الطلبات بيان أسباب طلبهم للمعلومات، إذ يمكن تقديم الطلب إلكترونيًا أو خطيًا، وتلتزم الجهات بالرد خلال المدد التي يحددها القانون. ويقرّ المشروع كذلك متطلبات للإفصاح الاستباقي، بحيث يتوقع من الجهات الخاضعة له نشر نطاق واسع من المعلومات، من بينها اختصاصاتها وهياكلها التنظيمية والتشريعات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع ومؤشرات الأداء والمشتريات والعطاءات والموازنات والتقارير السنوية. وعقب المشاورات العامة، خُفّضت المدة المقترحة لإعداد دليل للإفصاح عن المعلومات من عامين إلى عام واحد، كما أُضيفت أحكام لتعزيز إعداد التقارير المتعلقة بطلبات الحصول على المعلومات.[24]

ومع ذلك، يخضع الحق في الحصول على المعلومات لمجموعة محددة من الاستثناءات، تشمل المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني والعلاقات الخارجية السرية، فضلًا عن المعلومات التي تحظى بالحماية بموجب تشريعات خاصة، مثل المعلومات الشخصية والمصرفية. وعقب المشاورات، أُلغيت بعض الاستثناءات الواردة في مسودات سابقة أو وُضّحت على نحو أدق، كما أُدخل اختبار ثلاثة أجزاء للحد من نطاق تطبيق هذه الاستثناءات.[25] وأدت عملية التشاور أيضًا إلى تعديل هيكل الرقابة المقترح، إلا أن صيغته النهائية لا يمكن تأكيدها قبل إصدار القانون. وكانت أحدث مسودة متاحة للعامة قبل مرحلة المشاورات النهائية تنص على إنشاء المفوضية العامة للمعلومات، على أن تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتُمنح صلاحيات النظر في الشكاوى وفحص السجلات والتحقيق في حالات إخفاء المعلومات أو إتلافها.[26] ثم عُدّل هذا الهيكل خلال عملية التشاور، غير أن الصيغة النهائية لم تُنشر بعد. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء المخاوف التي أثارتها مؤسسات إعلامية ومنظمات مجتمع مدني فلسطينية في عام 2023 بشأن مقترحات سابقة كانت ستضع الرقابة على إتاحة المعلومات ضمن السلطة التنفيذية بدلًا من إسنادها إلى جهة مستقلة.[27]

ويعالج مشروع القانون فجوة مهمة في شفافية القطاع العام الفلسطيني. فوفقًا للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، لم تنشر سوى 10 مؤسسات عامة من أصل 42 تقاريرها السنوية على مواقعها الإلكترونية في عام 2025، في حين ظلت بعض المواقع الرسمية غير مفعّلة أو غير محدّثة لسنوات.[28] كما واصلت فلسطين تسجيل أداء متدنٍ في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2025، إذ ارتفعت درجتها في الشفافية من 8 إلى 14 من أصل 100 فقط، وارتفعت درجة الرقابة من 17 إلى 19، بينما ظلت درجة المشاركة العامة صفرًا.[29]

وتمثل إحالة مجلس الوزراء مشروع القانون خطوة مهمة في مسار تشريعي يعود إلى مسودة أولى نوقشت عام 2005، ثم تجدد من خلال مبادرات لاحقة في أعوام 2013 و2018 و2023.[30] غير أن التجارب الدولية تشير إلى أن إصدار القانون وحده لا يضمن تعزيز الشفافية، إذ يتوقف ذلك بدرجة أكبر على التنفيذ الفعلي. وأفادت اليونسكو بأن 141 دولة وإقليمًا كانت

18 مديرية الأمن العام: نظام الرسم الكروكي الإلكتروني.
19 هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: وفد يزور الأردن.
20 مديرية الأمن العام: نظام الرسم الكروكي الإلكتروني.
21 https://pmo.pna.ps/ar/Article/6191
22 https://econsultation.moj.pna.ps/reports/details/2
23 https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/96
24 https://econsultation.moj.pna.ps/reports/details/2
25 المرجع نفسه.
26 https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/96
27 https://www.aman-monitor.org/ar/Article/198
28 https://www.aman-palestine.org/activities/30535.html
29 https://www.aman-palestine.org/activities/30331.html
30 https://repository.najah.edu/items/6fd850fa-12b4-4353-811e-5ee64

لديها في عام 2025 ضمانات قانونية تكفل للجمهور الحصول على المعلومات، إلا أنها تؤكد أن التنفيذ الفعّال يتطلب وجود رقابة فاعلة وإجراءات للتظلم وحفظًا منظمًا للسجلات والتزام المؤسسات بأحكام القانون.[31]

4- مشروع EU4Trade ومركز روتردام اللوجستي

في 29 حزيران، أطلق مركز التجارة الفلسطيني (PalTrade) مركز روتردام اللوجستي، وهو مبادرة ضمن مشروع EU4Trade الممول من الاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية وتحسين وصولها إلى الأسواق الأوروبية والدولية.[32] وينفذ مركز التجارة الفلسطيني المشروع، البالغة قيمته 3 ملايين يورو، خلال الفترة من تموز 2024 إلى تموز 2027، ويركز على توفير معلومات الأسواق وتعزيز القدرات التصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتدريب المصدرين ودعمهم.[33]

ويهدف مركز روتردام اللوجستي إلى معالجة ارتفاع التكاليف وتعقيد الإجراءات التي يواجهها المصدرون الفلسطينيون في الوصول إلى المشترين الأوروبيين. فمن خلال توفير قاعدة للخدمات اللوجستية والتوزيع في روتردام، تتيح المبادرة تجميع شحنات عدد من المصدرين الفلسطينيين في حاويات كاملة، بما يسهم في خفض تكاليف الشحن وتسهيل التخزين وإدارة المنتجات وتسليمها مباشرة في الأسواق الأوروبية والعالمية.[34] كما يهدف المركز إلى توفير حضور لوجستي أكثر ديمومة للمصدرين في أوروبا، بما يعزز قدرتهم على الاستجابة للمشترين وإدارة المخزون وتقليص أوقات التسليم.

وتتكامل هذه المبادرة مع مركز المعلومات التجارية (MIH)، الذي أُطلق في نيسان 2026 ضمن مشروع EU4Trade.[35] ويزوّد المركز الشركات الفلسطينية، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ببيانات وتحليلات عن الأسواق ومعلومات عن متطلبات التصدير والمعايير الدولية والمشترين، إلى جانب الإرشاد بشأن فرص دخول الأسواق. وتشمل خدماته تقديم رؤى حول الأسواق وقواعد بيانات للمشترين وإرشادات بشأن الامتثال لمتطلبات التصدير وتدريب متخصص يساعد الشركات على تحديد الأسواق ذات الجدوى وتهيئة منتجاتها للتصدير. ويسهم مركز المعلومات التجارية ومركز روتردام اللوجستي معًا في مساعدة الشركات على تحديد الأسواق الخارجية المناسبة وتهيئة منتجاتها والوصول إلى تلك الأسواق وتوزيع المنتجات فيها، بما يسهّل عملية التصدير أمام التجار الفلسطينيين.

وتتسم التجارة الخارجية الفلسطينية بتركز شديد واختلال هيكلي. فقد بلغت قيمة الواردات السلعية المسجلة 7.6 مليار دولار في عام 2025، مقابل صادرات لم تتجاوز 1.9 مليار دولار، ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري للسلع بنحو 5.7 مليار دولار، أي ما يعادل 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي.[36] كما تتركز التجارة بدرجة كبيرة مع إسرائيل، التي استحوذت في عام 2025 على 90% من الصادرات الفلسطينية و57.6% من الواردات. ولذلك، لا يزال الوصول إلى أسواق بديلة محدودًا رغم ترتيبات التجارة التفضيلية القائمة منذ سنوات. فمع أن المنتجات الصناعية الفلسطينية تتمتع بإعفاء جمركي عند دخول أسواق الاتحاد الأوروبي منذ عام 1997، والمنتجات الزراعية والأغذية المصنّعة منذ عام 2012، لم تتجاوز قيمة التجارة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي نحو 403 ملايين يورو في عام 2025، منها قرابة 50 مليون يورو فقط من الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد.[37]

ولم تنجح عقود من برامج تشجيع الصادرات وتطوير المناطق الصناعية وترتيبات التجارة التفضيلية في معالجة العجز التجاري المزمن في فلسطين، ما يشير إلى أن العوائق الرئيسية تتجاوز تدخلات دعم التجارة.[38] فلا يزال المنتجون الفلسطينيون يعملون في ظل قيود إسرائيلية مفروضة على الحركة والوصول إلى المعابر، وقيود على استيراد مدخلات الإنتاج، ومحدودية السيطرة على السياسة التجارية والمعابر الخارجية.[39] وقد خلص البنك الدولي مرارًا إلى أن القيود على الحركة والوصول تمثل عائقًا جوهريًا أمام الاستثمار الخاص والتجارة الفلسطينية[40] فيما وثّق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي رغم الجهود الرامية إلى تنويع التجارة الخارجية.[41]

ويمكن لمبادرات مثل مركز روتردام اللوجستي ومركز المعلومات التجارية أن تخفف اختناقات مهمة متعلقة بالمعلومات والقدرات والخدمات اللوجستية، إلا أن قدرتها على الحد من العجز التجاري الفلسطيني ستظل محدودة ما دامت القيود الهيكلية الإسرائيلية على الإنتاج والحركة والوصول إلى مدخلات الإنتاج والسيطرة على التجارة الخارجية قائمة.

5- أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في النصف الأول 2026

في منتصف آب، أفصحت 44 شركة من أصل 47 شركة مدرجة في بورصة فلسطين عن بياناتها المالية للنصف الأول من عام 2026، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 44.8% في إجمالي صافي الأرباح ليصل إلى 209.6 مليون دولار مقارنة بالنصف الأول 2025.[42] وجاء إجمالي صافي الأرباح المعلنة أعلى بنسبة 1% من مستواه في النصف الأول 2023، لتكون هذه المرة الأولى منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة التي يتجاوز فيها إجمالي أرباح الشركات المدرجة

31 https://www.unesco.org/en/monitoring-access-information
32 https://paltrade.org/single-news/122/en
33 https://www.eu4trade.ps/
34 https://paltrade.org/single-news/123/en
35 https://paltrade.org/single-news/110/en

36 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: النتائج الأولية للصادرات والواردات الفلسطينية المسجلة من السلع للأعوام 2024-2026
37 https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/palestine_en
38 https://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=22816&CategoryId=8
39 https://mas.ps/en/publications/2726.html
40 مجموعة البنك الدولي: تقييم مناخ الاستثمار في الضفة الغربية وغزة: التجزؤ وعدم اليقين
41 الأونكتاد: التكلفة الاقتصادية التراكمية للاحتلال على الشعب الفلسطيني (2000-2024) والطريق الطويل نحو التعافي
42 بيانات غير منشورة مقدمة من بورصة فلسطين.

مستواه السابق للحرب. وحققت 35 شركة أرباحًا، بلغ مجموع أرباحها بعد الضريبة 216.8 مليون دولار، بارتفاع نسبته 42.9% مقارنة بالنصف الأول 2025. في المقابل، سجلت 9 شركات خسائر بلغت في مجموعها 7.2 مليون دولار، بزيادة نسبتها 4.0% عن النصف الأول 2025. وبشكل عام، سجلت 22 شركة من الشركات المفصحة ارتفاعًا في صافي أرباحها، فيما سجلت 22 شركة تراجعًا. كما كانت هناك شركتان موقوفتان عن التداول، في حين لم تفصح شركة واحدة عن بياناتها ضمن المدة القانونية.

الشكل 1: إجمالي صافي الأرباح التي أعلنتها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، النصف الأول من الأعوام 2018-2026 (مليون دولار أمريكي)

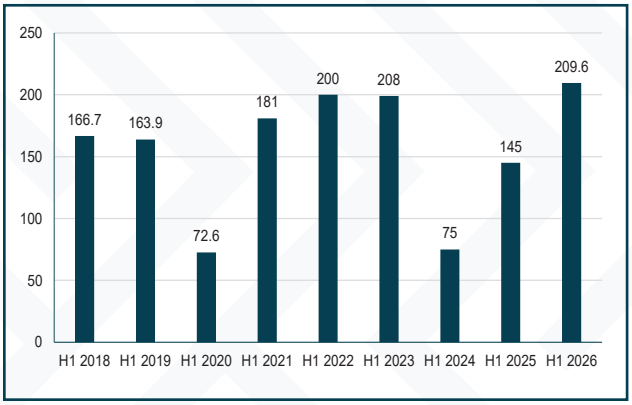

يتباين أداء الشركات المدرجة مع الحالة الاقتصادية السائدة، والتي لا تزال تعاني مع قيود شديدة. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بنحو 8.1% في الربع الأول 2026 مقارنة بالربع الرابع 2025، وبنسبة 4.8% مقارنة بالربع الأول 2025.[43] كما ظل معدل البطالة في الضفة الغربية مرتفعًا، إذ بلغ 27.9% في الربع الثاني 2026.[44] ولا يزال النشاط الاقتصادي يتأثر بشدة باستمرار الاحتلال في احتجاز إيرادات المقاصة، واستمرار أزمة المالية العامة للسلطة الفلسطينية وصرف رواتب جزئية ومتقطعة، والمخاطر المرتبطة بفائض الشيكل والعلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة الإسرائيلية، وعنف المستوطنين، والقيود على الحركة والتجارة، وضعف القوة الشرائية للأسر، فضلًا عن تعثر جهود إعادة الإعمار وعمق الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

وبالرغم من ذلك، يصبح هذا التباين بين أداء الشركات والأداء الاقتصادي العام أقل حدة عند النظر في تركيبة أرباح الشركات المدرجة. فلا تزال الأرباح شديدة التركز، إذ استحوذت خمس شركات على 67.4% من إجمالي أرباح النصف الأول 2026، فيما أسهمت أكبر خمس شركات في 80.7% من الزيادة في الأرباح البالغة 64.8 مليون دولار مقارنة بالنصف الأول 2025. وبلغ العائد الإجمالي على حقوق الملكية في النصف الأول 2026 نحو 4.5%، في حين بلغ وسيط العائد على حقوق الملكية 2.1% فقط، ما يؤكد مجددًا أن العوائد على مستوى السوق ككل كانت مدفوعة بدرجة غير متناسبة بأداء مجموعة محدودة نسبيًا من الشركات الأكبر حجمًا.

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: متغيرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2024-2025 بالأسعار الثابتة

44 https://www.pcbs.gov.ps/media/otzcujcm/labourforceq22026e.pdf

وبلغ إجمالي حقوق الملكية ما يعادل 1.95 ضعف رأس المال المدفوع، إلا أن 7 شركات من أصل 44 شركة مفصحة ظلت تسجل خسائر متراكمة، وكانت حقوق الملكية في 6 منها أقل من رأس المال المدفوع. كما سجلت 5 من الشركات السبع التي لديها خسائر متراكمة خسائر أيضًا في النصف الأول 2026، مقابل 4 شركات فقط من بين الشركات الـ37 الأخرى. وتتركز الشركات المدرجة الأقوى أداءً بدرجة غير متناسبة بين الشركات الكبيرة والراسخة العاملة في قطاعات أقل تأثرًا نسبيًا بالتقلبات الاقتصادية أو في أنشطة تقدم خدمات أساسية، والتي تتمتع بمراكز مالية أقوى ومصادر إيرادات أكثر تنوعًا. وتُظهر نتائج هذه الشركات قدرتها على الصمود في ظل الظروف الصعبة، في حين تظل الشركات الأضعف أكثر عرضة لتداعيات التراجع الاقتصادي الأوسع.

1-5 الأداء القطاعي

سجّل قطاع الاستثمار أكبر زيادة في الأرباح بين النصف الأول 2025 والنصف الأول 2026، إذ ارتفعت أرباحه بنسبة 79.1%، وشكّلت 25.1% من إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة. هذا التحسن تركز في 4 شركات من أصل 11 شركة استثمار مدرجة.

وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية من حيث نمو الأرباح، بعدما ارتفع صافي أرباحه بنسبة 52.6%. كما ظل القطاع المصدر الأكبر لأرباح الشركات المدرجة، إذ استحوذ على 33.5% من إجمالي صافي أرباحها. وكان أداء القطاع المصرفي مدفوعًا بدرجة كبيرة بالنمو القوي في أرباح 3 بنوك من أصل 7 بنوك مدرجة، ويبدو أنه يعكس مزيجًا من إيرادات الرسوم وعمليات الصرف الأجنبي، ونمو حجم الميزانيات العمومية، وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان مقارنة بالنصف الأول 2025. ومع ذلك، ظلت البنوك عرضة لتداعيات أزمة المالية العامة للسلطة الفلسطينية وأزمة فائض الشيكل وحالة عدم اليقين المحيطة بالعلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة.

أما قطاع الخدمات، فسجّل ارتفاعًا بنسبة 32% في صافي الأرباح، وشكّل 24.5% من إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة. وجاء نمو الأرباح أساسًا مدفوعًا بالأداء التشغيلي القوي لشركات الاتصالات، في حين استمرت الضغوط على أرباح عدد من شركات الخدمات الأصغر حجمًا.

وارتفع صافي أرباح القطاع الصناعي بنسبة 29.3%، مع تسجيل 6 شركات من أصل 10 نموًا في صافي أرباحها. وتركز نمو الأرباح بين الشركات المنتجة للأغذية والسلع الاستهلاكية، في حين ظلت قطاعات فرعية أخرى، ولا سيما الصناعات الدوائية، تحت الضغط.

وكان قطاع التأمين الوحيد الذي سجّل تراجعًا إجماليًا في الأرباح، إذ انخفضت أرباحه بنسبة 30.9%. ولم تسجل زيادة في صافي الأرباح سوى 3 شركات من أصل 8 شركات تأمين، استحوذت إحداها وحدها على 48.7% من إجمالي صافي أرباح القطاع.

الجدول 1: مؤشرات مختارة لربحية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع، النصف الأول 2026

القطاع	أرباح النصف الأول 2026 (مليون دولار)	التغير مقارنة بالنصف الأول 2025 (%)	الحصة من أرباح النصف الأول 2026 (%)	المساهمة في التغير الإجمالي في الأرباح (%)	إجمالي العائد على حقوق الملكية في النصف الأول
البنوك والخدمات المالية	70.3	52.6	33.5	37.4	%4.5
الاستثمار	52.6	79.1	25.1	35.9	%3.1
الخدمات	51.3	32.0	24.5	19.2	%8.6
الصناعة	30.7	29.3	14.7	10.7	%5.5
التأمين	4.7	-30.9	2.2	-3.2	%1.7
الإجمالي	**209.6**	**44.8**	**100.0**	**100.0**	**%4.5**

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015)
الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 -حزيران 2026

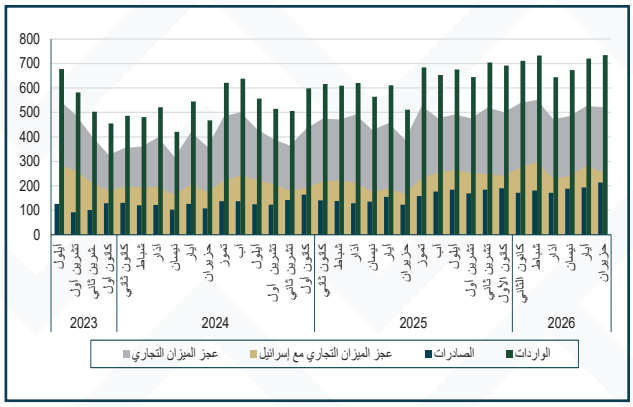

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

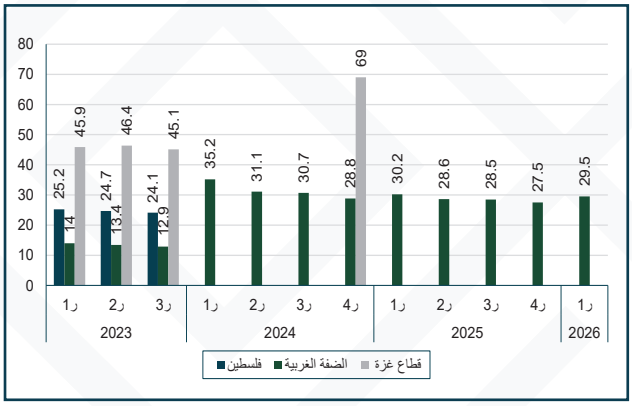

إيرادات المقاصة

إجمالي إيرادات المقاصة الشهرية، والاقتطاعات الإسرائيلية،
والإيرادات المحتجزة، والعمولات الإدارية
(مليون شيكل إسرائيلي)، كانون ثاني 2023 - أيار 2026

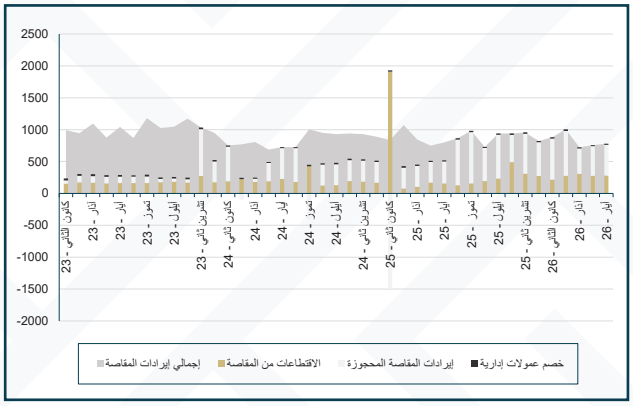

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - تموز 2026

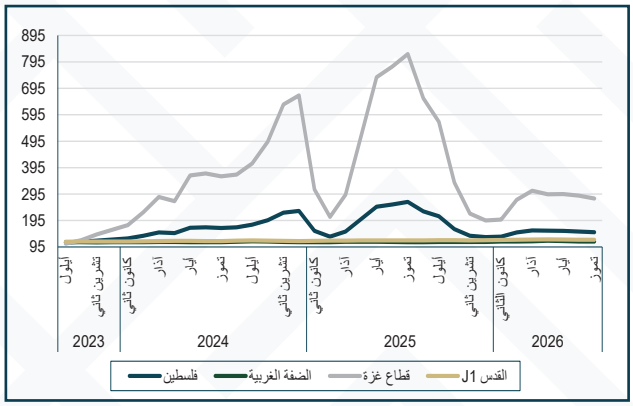

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - تموز 2026